عبد المنعم علي عيسى

تسويات درعا.. مناخات مساعدة

في الحادي والثلاثين من شهر آب المنصرم تم الإعلان عن إنجاز اتفاق جزئي في حي درعا البلد، وإذا ما كان ذلك الاتفاق قد جاء هشاً قياساً إلى معطيين اثنين أولهما اضطراب الجيوب الأمنية التي اتخذت وضعية الحالة النشطة على وقع السخونة الحاصلة في ذلك الحي، وخصوصاً في الريف الغربي للمدينة، وثانيهما بقاء حالة التوتر قائمة لدرجة أعاقت عودة الأهالي إلى منازلهم التي غادروها في أعقاب اندلاع العنف قبل نحو شهرين من اليوم، فإن، ذلك الاتفاق، كان من النوع الذي يؤسس لإمكانية استنساخ نظائر له في العديد من مناطق الريف المضطربة، نظراً لمناخات إقليمية، وكذا دولية، بدت مساعدة بدرجة لافتة، مع لحظ أن عملية الاستنساخ قد تستولد تلونات تفرضها الخصوصية التي تتمتع بها تلك المناطق انطلاقاً من طبيعة السيطرة فيها، وكذا التعقيدات العسكرية المرتبطة في أحايين عدة بنظيرة اجتماعية لها.

في غضون أسبوع واحد استطاع الجيش العربي السوري إنجاز اتفاقين أفضيا إلى بسط سلطته على بلدتي اليادودة والمزيريب، وكلاهما كانا من النوع الشبيه باتفاق درعا البلد الذي تمحور حول تسليم السلاح، ورفع العلم الوطني فوق مؤسسات الدولة، ثم نشر الحواجز الأمنية بالدرجة التي تقتضيها الضرورات الميدانية.

كانت القفزة التالية التي تلت اتفاق ٣١ آب قد اختيرت بدقة عبر تحديد بلدة اليادودة التي شكلت مركز انطلاق للمسلحين في المعارك الطاحنة التي سبقت التوصل إلى تسوية العام ٢٠١٨، وكذا مركز انطلاق نشط من النوع الداعم للتوتر الحاصل شهر حزيران الماضي، والذي طال وسط المدينة في أحياء درعا البلد والمخيم وطريق السد، أما بلدة المزيريب التي دخلها الجيش في ١٦ أيلول الجاري، فهي تمتلك من المواصفات ما يمنحها مفتاحية لشق الطريق واسعاً أمام تسوية شاملة لقطاع حوض اليرموك برمته وصولاً إلى الحدود الأردنية السورية نظراً للموقع الحاكم الذي تشرف من خلاله على ذلك الحوض، ومن المؤكد أن القفزتين تمثلان نقطتي ارتكاز لتعزيز الاستقرار داخل المدينة بدرجة كبيرة، من دون أن يعني ذلك أن المهمة الكبرى قد تم إنجازها نهائياً، إذ لا تزال هناك نقاط توتر، لا تقل أهمية عن سابقاتها، ولكن حتى هذه بدأت تدخل تدريجياً ضمن اتفاقيات التسوية السابقة ووفق الآلية ذاتها، وعلى رأسها بلدة طفس التي دخلها الجيش العربي السوري يوم السبت الماضي، لتزول بذلك العقبة الأكبر أمام إعلان الجيش بسط كامل سيطرته على الريف الغربي لمدينة درعا، وبدا لافتاً أنه وإضافة لمدينة طفس، فإن أهالي مدينتي إنخل وجاسم عبروا عن استعدادهم للسير في ركب التسويات بل وبادروا إلى جمع الأسلحة تمهيداً لتسليمها للجيش.

لا ينفصل هذا السياق السابق عن مناخات إقليمية، وكذا دولية، ماضية بشكل لافت نحو استعادة التهدئة سواء أكان في الملف السوري أم على امتداد المنطقة برمتها، والكثير من المؤشرات باتت تؤكد أن ثمة تلاقيات، باتت وازنة، كانت قد حصلت بين الروس والأميركيين في مجمل البقع الساخنة التي تغص بها هذه الأخيرة، بل من شبه المؤكد أن تلك التلاقيات كانت وازنة بدرجة أكبر في الملف السوري الذي يمثل «نشرة جوية» تنبئ بحرارة أو برودة المنطقة للمرحلة المقبلة، وهي، أي تلك التلاقيات، تقوم على قاعدة انزياح واشنطن في مقاربتها للأزمة السورية نحو الرؤيا الروسية، ومن الراجح أن لقاء جنيف الحاصل يوم الأربعاء الماضي بين الروس والأميركيين على مستوى مسؤولي الأمن القومي في البلدين، قد استطاع تحقيق اختراق مهم على هذا الصعيد، على الرغم من أن اللقاء لم يرشح عنه أي تفاصيل تذكر، ولربما كان ذلك مدعاة لترجيح تحقيق اختراق كهذا، إذ لطالما لو كان العكس هو الحاصل لسارعت البيانات الصادرة عن طرفيه إلى تشريح نقاط الافتراق والإسهاب فيها، ناهيك عن أن الأحداث على الأرض تشي بالكثير مما دار في أروقة التفاوض.

ربما بات الحل في سورية يمثل حالة احتياج داخلية لكل من موسكو وواشنطن على حد سواء، فإدارة جو بايدن تعاني العديد من المشاكل الداخلية مثل الاقتصاد المأزوم وتداعيات كورونا، ثم إن انتخابات الكونغرس على الأبواب، وكلها عوامل تمضي بصانع القرار السياسي إلى محاولة التهدئة في الخارج، أما الروس فهم ساعون إلى جني الثمار التي يستحيل جنيها من دون سريان الحل السياسي وتبلوره واقعاً على الأرض، ومن المؤكد أننا نستطيع إيراد العديد من المؤشرات التي تؤكد صوابية تلك الفرضية، وفي الذروة منها «الاستثناء» الأميركي المعطى للبنان لتمرير الغاز المصري عبر سورية، وهو بالتأكيد يمثل خرقاً وازناً في جدارات «قيصر» الذي ما انفكت واشنطن تقول إنه «العصا» التي ستحقق بها ما لم تحققه أكداس المال وطيوف التحالفات الواسعة، والحدث، أي الاستثناء الأميركي، ليس عابراً، بل هو خطوة راسخة في مسار يؤسس لخطوات لاحقة ولا شك فما يفصل بين «المحرمات» وبين كسر جداراتها حاجز بسيط إذا ما تم تجاوزه كان ذلك مدعاة لانكسارات عدة لا تعود معها، تلك الجدارات، تعني الكثير في سياق ممارسة الفعل، أو تأتي كقرار، هو أشبه بالفتوى، التي تقضي ببطلان التحريم السابق لدى القائم بهذا الأخير.

تظاهرات في عين العرب تطالب بإقامة دورات تعليمية وفق مناهج الحكومة

خرج عشرات الطلاب في مدينة عين العرب شرق حلب، لليوم الثاني على التوالي، بتظاهرة طالبوا خلالها ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» الانفصالية، بالسماح بافتتاح دورات خاصة لمناهج التعليم المعتمدة من الحكومة السورية، على حين فرقت الميليشيات بالقوة التظاهرة واعتقلت عدداً من الطلاب.

وبعد التظاهرات الطلابية التي استمرت يومين متتاليين في عين العرب تحت عنوان «دعونا نقرر مستقبلنا» بسبب منع الدورات الخاصة بتعليم مناهج الحكومة السورية من قبل ما تسمى قوات «الأسايش» الذراع الأمنية لميليشيات «قسد»، اجتمع وفد يضم عدداً من الطلاب وأولياء أمورهم ومدرسين مع مسؤولين فيما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية التي تسيطر عليها «قسد»، وذلك وفق مصادر إعلامية معارضة.

وذكرت المصادر أنه ونتيجة للاجتماع قال مسؤولون في «الإدارة» للطلاب وأولياء أمورهم إنهم سيغضون النظر عن الدورات الخاصة بتعليم مناهج الحكومة السورية، إلا أنه وعلى عكس ما جرى في الاجتماع، استدعت «الأسايش» المدرسين للتوقيع على تعهد بعدم إعطاء دروس خاصة بمناهج الحكومة السورية، متجاهلين الاتفاق الذي جرى بين الطلاب وأولياء أمورهم بعد اجتماعهم مع مسؤولين في «الإدارة» الذين قالوا إنهم سيسمحون بإعطاء دورات خاصة بمناهج الحكومة.

وحسب المصادر، يبلغ عدد طلاب الشهادتين الإعدادية والثانوية في مدينة عين العرب نحو ١٥٠٠ طالب، إلا أن مستقبل هؤلاء الطلاب بات مجهولاً لأن العدد الأكبر منهم غير قادر على الالتحاق بمدارس ومعاهد مدينة حلب بسبب تأخر الوقت وسوء الأوضاع المادية الاجتماعية لأغلبية الطلاب.

ووفقاً للمصادر، فقد تظاهر عشرات الطلاب وسط مدينة عين العرب، أول من أمس، وطالبوا بالسماح لهم بافتتاح دورات خاصة للمنهاج التعليمي الصادر عن الحكومة السورية، قبل أن تفرق القوى الأمنية التابعة لميليشيات «قسد» التظاهرة، وذكرت أن تلك القوى فرقت أيضاً وبالقوة أمس، تظاهرة خرج بها الطلاب، واعتقلت عدداً منهم.

وأوضحت المصادر أن التظاهرات جاءت بعد إرغام المعلمين على كتابة التعهد الخطي بعدم تقديم دورات تعليمية للطلاب لتعليم المنهاج التدريسي الذي تعتمده الحكومة السورية.

وتفرض «الإدارة الذاتية» الكردية الانفصالية في مناطق سيطرتها، تدريس مناهج خاصة بها منذ عام ٢٠١٥، وسط رفض كبير من أهالي وسكان تلك المناطق، الذين يفضلون مناهج الدولة السورية المعترف بها عالمياً.

وكالات

الاحتلال الأميركي ينقل دواعش من سجون «قسد» إلى قاعدة في «الشدادي»

الحسكة - دحام السلطان
دمشق - الوطن- وكالات

نقل الاحتلال الأميركي العديد من مسلحي تنظيم داعش الإرهابي المحتجزين في سجون ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» الانفصالية في مدينة الحسكة إلى قاعدته في مدينة الشدادي، بالتزامن مع مواصلة عمال وفنيي المؤسسة العامة لمياه الشرب في الحسكة جهودهم لصيانة محطة مياه «علوك».

وحسب معلومات «الوطن»، فقد نقلت قوات الاحتلال الأميركي على مدار اليومين الماضيين أعداداً من مسلحي تنظيم داعش المحتجزين في سجون ميليشيات «قسد» بمدينة الحسكة إلى مقر قاعدة الاحتلال غير الشرعية في مدينة الشدادي بريف الحسكة الجنوبي.

وشهدت أجواء مدينة الحسكة خلال اليومين الماضيين، تحليقاً متواصلاً للطيران الحربي والحوامات الأميركية، لخلق غطاء جوي لنقل مسلحي التنظيم الذين يحمل معظمهم -وفق المعلومات- الجنسية العراقية وجنسيات عربية مختلفة، من «الشدادي» إلى عدة قواعد للاحتلال الأميركي في الجزيرة السورية، تمهيداً لتدريبهم وتقديم الدعم اللوجستي لهم، بهدف تنفيذ عمليات إرهابية ضد الأهالي في المنطقة ومواقع للجيش العربي السوري، على حين سيتم نقل أعداد منهم إلى قاعدة الاحتلال غير الشرعية في منطقة التنف الواقعة في المثلث الحدودي السوري العراقي الأردني، لتنفيذ عمليات إرهابية أخرى ضد المدنيين ومواقع للجيش المنتشر على أطراف المنطقة.

على خط موازٍ، شهدت مناطق متفرقة في ريف الحسكة تحركات مكثفة لأرتال عسكرية لقوات الاحتلال الأميركي على مدار اليومين الماضيين أيضاً، حيث شهد طريق عام الحسكة- الشدادي، «الخرافي» مرور رتل عسكري أميركي يضم العشرات من عربات «الهمر» وحاملات آليات عسكرية وناقلات جند، قادمة من القاعدة العسكرية غير الشرعية للاحتلال في مدينة الشدادي واتجهت شمالاً، إضافة إلى مرور رتل عسكري آخر من مدخل بلدة تل براك الجنوبي بريف الحسكة الشمالي الشرقي قادماً من محور طريق بلدة الهول بريف الحسكة الشرقي.

من جهة ثانية، واصلت المؤسسة العامة للمياه صيانة محطة علوك للمياه من أجل زيادة عدد الآبار العاملة فيها وتحسين واقع ضخ المياه إلى المشتركين إثر إعادة تشغيلها خلال الأسبوع الماضي بعد توقف دام لأكثر من ثلاثة أشهر نتيجة ممارسات الاحتلال التركي، وذلك وفق ما ذكرت وكالة «سانا».

وبين مدير عام الشركة محمود العكلة أن ورشات الصيانة مستمرة في جهود إعادة صيانة الآبار حيث استطاعت منذ بدء تشغيل المحطة ولتاريخه صيانة عشر آبار ليصبح العدد الإجمالي للآبار العاملة لتاريخه ١٨ بئراً، إضافة إلى ٤ مضخات أفقية، مشيراً إلى أن الصيانات تشمل التجهيزات الكهربائية للآبار والغواطس وبعض المستلزمات الأخرى.

ولفت إلى أن المؤسسة تسعى لصيانة أكبر عدد من الآبار للوصول إلى إنتاج من المياه يقارب ٨٠ ألف متر مكعب يومياً وهي الكميات التي تغطي حاجة مدينة الحسكة والأحياء المحيطة بها والريف الغربي وفق جدول التقنين الذي كان معمولاً به سابقاً والذي يؤمن الكميات الكافية من المياه إلى المشتركين.

يذكر أن عدد الآبار في مشروع محطة علوك يبلغ ٣٤ بئراً، إضافة إلى ١٢ مضخة أفقية، وهو يؤمن المياه لما يقارب مليون مواطن في مدينة الحسكة والريف الغربي.

أما في محافظة الرقة، فقد ذكرت صفحات معارضة على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» أن ميليشيات «قسد» اعتقلت عند ما يسمى «حاجز الفروسية» بمدينة الرقة ٥ شبان واقتادتهم لمعسكرات «التجنيد الإجباري».

في غضون ذلك، هاجم مسلحون عشائريون مبنى «مجلس بلدة» الحميرات في ريف الرقة الشرقي التابع لميليشيات «قسد»، ما أدى إلى مقتل أحد العاملين ضمن «المجلس» وإصابة آخرين حسب مصادر إعلامية معارضة ذكرت أن الهجوم سببه وجود خلاف بين عشيرتين في المنطقة.

وأشارت المصادر إلى أنه عقب الهجوم، استنفرت ميليشيات «قسد» دورياتها في المنطقة على وقع الخلاف الحاصل، الذي مازالت أسبابه غير معروفة حتى الآن.

إجراءات مشددة خلال نقل قوات الاحتلال الأميركي أعداداً من إرهابيي داعش من سجون «قسد» إلى قاعدة الشدادي في الحسكة (عن الانترنت)

مصادر قريبة من ميقاتي: انفراج كبير قادم في العلاقات اللبنانية - السورية

التحرك اللبناني الرسمي باتجاه دمشق بدأ في ٤ الشهر الجاري مع استضافة وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد نظيرته زينة عكر والوفد الوزاري المرافق (عن الانترنت)

تحدثت تقارير إعلامية لبنانية عن أن هناك انفراجاً كبيراً ستشهده العلاقات الثنائية اللبنانية- السورية بين شهري تشرين الأول والثاني المقبلين، وذلك في ضوء المتغيرات السياسية الدولية في المنطقة، وخاصة بعد فرض محور المقاومة وروسيا وجودهما على الأرض في سورية والمنطقة.

وذكر موقع «النشرة» اللبناني الإلكتروني في تقرير نشره، أمس، أن الضوء الأحمر الأميركي، الذي حال دون دفع العلاقات الرسمية الثنائية اللبنانية- السورية قدماً، وتطويرها لما فيه مصلحة البلدين الحيوية، انطفأ، وذلك منذ بدء الحرب الكونية على سورية في عام ٢٠١١.

وأشار إلى أنه منذ ذلك الحين، اكتفى الجانب اللبناني بالحفاظ على التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، بضغط من فريق المقاومة وحلفائها، وفي مقدمهم «التيار الوطني الحر»، ولكن في الوقت عينه، لم يضأ الضوء الأخضر الأميركي حتى الساعة أيضاً، كي يبادر لبنان الرسمي إلى تفعيل العلاقات المذكورة، وإعادتها إلى طبيعتها، أي كما كانت عليه قبل الحرب على سورية في عام ٢٠١١، رغم الزيارة الأخيرة للوفد الوزاري الرسمي اللبناني لدمشق مطلع الشهر الجاري، الذي حددت مهمته في البحث في كيفية تفعيل خط الغاز المصري، الذي يمر عبر الأراضي الأردنية ثم السورية، ليصل بعدها إلى لبنان، لتغذية معامل الطاقة الكهربائية فيه.

وجاء ذلك، بعد الموافقة المسبقة للإدارة الأميركية على إعادة تفعيل هذا الخط، التي عبرّت عنها سفيرة واشنطن في بيروت دوروثي شيا، إثر إعلان الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله بدء استقدام النفط الإيراني إلى لبنان، وفق ما ذكرت مصادر عليمة وقريبة من رئيس الحكومة نجيب ميقاتي في تصريح نقله الموقع.

وأكدت المصادر، أن الزيارة المذكورة آنفاً، وبعدها اللقاء الرباعي السوري -المصري- الأردني- اللبناني الذي انعقد في العاصمة الأردنية عمّان في الثامن من الشهر الجاري، يشكل مدخلاً لإعادة تفعيل العلاقات الدبلوماسية والسياسية العربية مع سورية، وإطاراً جديداً للتعاون العربي معها بانفتاح، وإن اتخذ هذا اللقاء طابعاً اقتصادياً.

وبرأي المصادر، فإن الأهم من ذلك كله، أن اللقاء المذكور كسر ما يسمى «قانون قيصر» الأميركي- الذي يرمي إلى حصار الجارة الأقرب، مرجحة أن الواقع الجيوسياسي، والتسليم بالأمر الواقع، لجهة تثبيت موازين القوى الجديدة وجودها على أرض الواقع في المنطقة، سيدفع الحكومة الميقاتية الثالثة، إلى تعميق العلاقة مع الحكومة السورية، وإلا لا خروج للبنان من أزمته الاقتصادية العميقة، مادامت سورية هي الرئة الاقتصادية والمتنفس الوحيد للبنان، على حد قول المصادر.

ورأت المصادر عينها أن العلاقات الثنائية اللبنانية- السورية مقبلة على تطور نوعي في الأداء، لافتةً إلى أن مجريات الأوضاع تؤشر إلى ذلك، وخصوصاً إثر صمت الحكومة على دخول النفط الإيراني إلى لبنان عبر الأراضي السورية، وحاجته إلى تفعيل خط الغاز المصري، كذلك إلى تنشيط حركة الاستيراد والتصدير والترانزيت على الحدود المشتركة اللبنانية- السورية.

وكشفت المصادر عن معلومات متداولة لدى أجواء ميقاتي، تتحدث عن انفراج كبير في العلاقات الثنائية بين شهري تشرين الأول والثاني، في ضوء المتغيرات السياسية الدولية في المنطقة.

وتعقيباً على ما ورد آنفاً، لم يستبعد باحث ومرجع في العلاقات الدولية وفق الموقع، دخول دمشق مجدداً على خط الأزمة اللبنانية، بحكم بدء الانفتاح العربي على سورية، وتحالفها مع محور المقاومة وإيران في الوقت عينه، ما يؤهلها لتأدية دورٍ توفيقي بين القوى اللبنانية، لإعادة ترتيب الأوضاع في لبنان، بالتعاون مع السعودية الحليفة لواشنطن والغرب، وفق تعبيره.

وركز في رأيه، على التطورات الجديدة في المنطقة، وخصوصاً لجهة التسليم بالواقع الجديد، بعد فرض روسيا ومحور المقاومة وجودهما على الأرض في سورية والمنطقة، وذلك في ضوء المعلومات التي تتحدث عن انسحاب الاحتلال الأميركي من الأراضي السورية، بعد ترتيبات مع الجانب الروسي، لتأمين هذا الانسحاب في شكل آمن، على أن يحفظ الحد الأدنى من المصالح الأميركية، تحديداً لناحية ضمان أمن المنطقة الشمالية- الشرقية من سورية، الواقعة تحت سيطرة الاحتلال واتباعه، على حد تعبير المرجع.

وفي السياق أيضاً، كشف مرجع في فريق «الثامن من آذار» في تصريح مماثل عن تواصل جديد بين وزير الخارجية اللبنانية عبد الله بوحبيب والأمين العام للمجلس الأعلى اللبناني- السوري نصري خوري، للتحضير لخطة جديدة لتفعيل العلاقات الثنائية، بإشراف رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، وتحت سقف معاهدة التعاون والأخوة والتنسيق.

وكالات

بسبب توثيق حالات تعذيب بالجملة تمارسها بحق المدنيين

عقوبات أممية وأميركية تهدد ميليشيات «الجيش الوطني»

مع تكرار تداول تسجيلات مصوَّرة، تظهر عمليات تعذيب بحق المدنيين يقوم بها مسلحون تابعون لما يسمى «الجيش الوطني» الموالي للاحتلال التركي شمال حلب، بات قسم كبير من هذه الانتهاكات موثقاً من منظمات وجهات حقوقية دولية، وبينما أصبح فرض عقوبات على تلك الميليشيات أمراً قيد التداول من قبل الولايات المتحدة.

وظهر في أحد التسجيلات الأخيرة المصورة من قبل ناشطين عبر مواقع التواصل الاجتماعي، حسب تقرير لما تسمى «الشبكة السورية لحقوق الإنسان» المعارضة نشرته مواقع إلكترونية معارضة أمس، عدد من المسلحين يرتدون الزي العسكري، وهم يعذبون شاباً مدنياً، عبر ضربه بسوط وعصا على كامل أنحاء جسده، وشتمه بعد تعريته بشكل كامل، وإجباره على الاعتذار لمن يقومون بتعذيبه، وتصوير ذلك الاعتذار على أنه موجه لسكان دير الزور.

وذكر التقرير، أن الشاب ينحدر من محافظة الرقة واعتقل في ١٠ أيلول الجاري بسبب توجيهه شتائم لأبناء إحدى المدن السورية.

واختطف الشاب بالقرب من منزله في قرية بلوة التابعة لناحية سلوك بداية أيلول الحالي، من قبل مسلحين يرجح أنهم يتبعون ما تسمى «الفرقة ٢٠» التابعة لميليشيات «صقور السنة» وهي إحدى تشكيلات «الجيش الوطني».

وقال التقرير: إن ما تسمى «المجموعة الأمنية» «اقتادت المحتجز إلى جهة مجهولة، ولم يسمح له بالتواصل مع أسرته، أو مع محام، ولم يصدر الاحتجاز عن سلطة قضائية، ما يجعل عملية الاحتجاز أقرب إلى عملية اختطاف».

وفي تسجيلات صوتية قالت المواقع إنها حصلت عليها، نفى متزعم ميليشيا «صقور السنة»، المدعو حسان أبو نور، مسؤولية الميليشيات ومسلحيه عن اختطاف الشاب وتعذيبه.

وأشار إلى أن الشاب أطلق سراحه، ويمكن لأي جهة أن تتوجه إليه بالسؤال حول هوية خاطفيه الذين لا يمتون لـ«صقور السنة» بصلة، حسب المتزعم.

من جهتها أصدرت ما تسمى «الشرطة العسكرية» التابعة لـ«الجيش الوطني» بياناً، قالت فيه: إنها وبالتعاون مع «الفرقة ٢٠» ألقت القبض على منفذي عملية الاعتقال بحق الشاب، الذين بلغ عددهم خمسة أشخاص».

وأشارت إلى أن التحقيقات والبحث عن ضالعين لا تزال مستمرة، في حين ستجري إحالة الموقوفين إلى ما سمته القضاء التابع لـ«الجيش الوطني» بعد الانتهاء من التحقيقات.

وظهر الشاب الذي تعرض للتعذيب بعد أن أطلق سراحه، في تسجيل منفصل، تحدث خلاله عن أن الخاطفين قاموا برميه بالقرب من ناحية سلوك في ريف الرقة، وأنهم يتبعون لـ«الفرقة ٢٠» المنضوية في «الجيش الوطني».

وفي نهاية حزيران الماضي فرضت وزارة الخزانة الأميركية للمرة الأولى عقوبات على ميليشيات مسلحة سورية منها «أحرار الشرقية» التابعة لـ«الجيش الوطني».

وعن احتمالية فرض مثل هذا النوع من العقوبات، تحدث مدير ما يسمى «المركز السوري للعدالة والمساءلة»، محمد العبد الله، عن أن هذه الممارسات ستؤدي إلى فرض عقوبات على «الجيش الوطني»، الذي صارت انتهاكاته المستمرة «فضائح مخجلة»، والتي تضمنت انتهاكات بحق المدنيين، والسكان المحليين، أبرزها عمليات السرقة والخطف والنهب.

في حين أن قسماً كبيراً من هذه الانتهاكات جرى توثيقه من منظمات وجهات حقوقية ومنها لجنة التحقيق الدولية التابعة للأمم المتحدة، صار فيها فرض العقوبات أمراً قيد التداول من الولايات المتحدة وفق المواقع.

وكالات

تواصل تنفيذ التسوية في «طفس».. وتسوية أوضاع أكثر من ٧٠٠ شخص

الوطن

تواصل أمس لليوم الثاني تنفيذ بنود التسوية التي طرحتها الدولة، في مدينة طفس بريف محافظة درعا الغربي، حيث تجاوز عدد من تمت تسوية أوضاعهم أكثر من ٧٠٠ شخص، إضافة إلى تسليم كميات من الأسلحة بينها بنادق ومدافع هاون ورشاشات «pkc» وقاذفات «آر بي جي».

وأوضحت مصادر مسؤولة في درعا لـ«الوطن»، أن تنفيذ بنود التسوية التي طرحتها الدولة في إطار حرصها على الحل السلمي وإعادة الأمن والاستقرار إلى جميع أرجاء المحافظة وفرض كامل سيادتها فيها، تسير في طفس بشكل جيد لليوم الثاني، وذلك بعد أن دخلت وحدات من الجيش العربي السوري والجهات المختصة السبت الماضي إلى المدينة تنفيذاً لبنود التسوية.

وذكرت، أن اليوم الثاني، لتسويات الأوضاع انتهى وتجاوز عدد من تمت تسوية أوضاعهم خلاله ٣٢٢ بين مسلحين ومطلوبين لخدمة العلم وفارين من الخدمة العسكرية، وتسليم ٤٥ بندقية ومدفع هاون ورشاش «pkc» وقاذفي «آر بي جي».

ولفتت المصادر إلى أن عدد من تمت تسوية أوضاعهم في اليوم الأول بلغ ٤٤٨ بينهم ٧٦ عسكرياً فاراً من الخدمة.

وأشارت إلى اعتراض اللجنة الأمنية أول من أمس على كمية الأسلحة التي جرى تسليمها، ما أدى إلى حصول خلاف مع ما تسمى «اللجان المركزية» والوجهاء.

وقالت: «اللجنة الأمنية لديها تقديرات حول كمية الأسلحة في المنطقة»، مشيرة إلى أن الكمية التي جرى تسليمها أقل بكثير من التقديرات واللجنة تريد تسليم رقم حقيقي أو قريب من التقديرات، مؤكدة أنه تم حل هذا الخلاف.

وأكدت المصادر، أنه بعد انتهاء عمليات التسويات وتسليم السلاح، وعمليات التفتيش التي يقوم بها الجيش على السلاح، ستتم إعادة تفعيل مؤسسات الدولة في المدينة، وتوقعت أن تتوالى بعد طفس عمليات تنفيذ بنود التسوية التي طرحتها الدولة في بلدات وقرى ريف محافظة درعا الغربي.

وبنود التسوية التي وافقت عليها «اللجان المركزية» ووجهاء طفس الخميس الماضي، هي ذاتها التي يجري تنفيذها في حي «درعا البلد» بمدينة درعا وبلدتي اليادودة والمزيريب في ريف المحافظة الغربي، وتتضمن جمع كل السلاح لدى المسلحين وتسوية أوضاع المسلحين والمطلوبين الراغبين وخروج الرافضين وتسليم متزعمي المسلحين سلاحهم الخفيف والمتوسط والثقيل ودخول الجيش العربي السوري إلى المناطق كافة التي ينتشر فيها المسلحون والتفتيش عن السلاح والذخيرة وعودة مؤسسات الدولة إلى كل المناطق ورفع علم الجمهورية العربية السورية فيها.

«رسائل النار» الجوية تجبر «النصرة» على الانسحاب من مواقع جنوب إدلب.. والجيش يقضي على العديد من دواعش بالبادية

استنفار لعناصر الجيش العربي السوري في مواجهة مواقع وتحصينات الإرهابيين في منطقة «خفض التصعيد» «عن الانترنت»

حلب – خالد زنكلو
حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق – الوطن - وكالات

بينما قضت وحدات من الجيش العربي السوري لليوم الثاني على التوالي على العديد من مسلحي تنظيم داعش الإرهابي في البادية الشرقية، تفاعلت «رسائل النار»، التي يوجهها الطيران الحربي منذ أسابيع للنظام التركي عبر دك مواقع وتحصينات الإرهابيين في منطقة «خفض التصعيد»، بانسحابات جزئية لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وحاضنته «هيئة تحرير الشام» من بعض نقاط تمركزها في الخطوط الأمامية بجبل الزاوية ذي الأهمية الإستراتيجية كارتدادات حتمية للضربات الجوية، ما شق صفوف إرهابييه وقاد معنوياتهم المنهارة أصلاً إلى الحضيض.

وكشفت مصادر معارضة مقربة من ميليشيا «الجبهة الوطنية للتحرير»، أكبر تكتل مسلح شكله النظام التركي في إدلب، لـ«الوطن» أن يوم أمس شهد انسحاب آليات وأسلحة ثقيلة مع إرهابييها تابعين لـ«النصرة» من مواقع أمامية بجبل الزاوية قريبة من خطوط التماس مع الجيش العربي السوري إلى خطوط خلفية، ما أدى إلى استنفار بقية إرهابيي جبل الزاوية لسد «الثغرات» التي خلفها الانسحاب.

وأشارت إلى أن تلك الانسحابات هي الثانية من نوعها في غضون ١٠ أيام، على الرغم من اعتراض إرهابيي ما تسمى غرفة «الفتح المبين» التي تقودها «تحرير الشام» عليها لأنها جرت من دون التنسيق مع بقية متزعمي «الغرفة» الذين طالبوا بإيضاحات حول ماهيتها والغاية منها لعدم قناعتهم بمبررات الصيانة للعتاد العسكري التي تتم عادة في مواقع التمركز ذاتها تجنباً لأي خلل في خطوط الدفاع الأمامية.

ولفتت إلى أن الانسحابات تزامنت مع حشود للجيش العربي السوري في المنطقة استعداداً، كما يبدو، لعملية عسكرية تستهدف تطهير المنطقة الواقعة جنوب طريق عام حلب اللاذقية أو ما يعرف بطريق «M4» من الإرهاب بغية فتحه أمام حركة المرور والترانزيت بعد تنكر نظام رجب طيب أردوغان لتعهداته التي نص عليها «اتفاق موسكو» الموقع مع الجانب الروسي في ٥ آذار ٢٠٢٠ لوضع الطريق في الخدمة. وأشارت إلى أن النظام التركي حض إرهابيي «خفض التصعيد» على الاستنفار وزيادة الحشود في جبل الزاوية لصد أي هجوم متوقع للجيش العربي السوري.

المصادر رجحت بأن تكون «النصرة» وعت دلالات تكثيف سلاح الجو الروسي لغاراته ضد نقاط تمركزها ومعاقلها التي غدت تحت جحيم النيران المتواصلة منذ أسابيع من دون توقف، وبأن ثمة ما يحاك في الخفاء للتضحية بوجودها جنوب «M4» في ظل إصرار موسكو على تطبيق بنود «اتفاق موسكو» و«اتفاق سوتشي» لعام ٢٠١٨، على الرغم من تملص النظام التركي من استحقاقات الاتفاقين لفترة طويلة.

وبين مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الطيران الحربي الروسي شن أمس غارات على نقاط للإرهابيين في إبلين وكنصفرة ومشون وبسامس، محققاً فيها إصابات مباشرة.

من جانبها تحدثت المصادر الإعلامية المعارضة، عن تنفيذ المقاتلات الروسية نحو ١٧ ضربة جوية على مواقع الإرهابيين في «خفض التصعيد»، وذلك في إطار التصعيد الروسي المتواصل على المنطقة، بسبب عدم التزام النظام التركي بتطبيق الاتفاقيات المبرمة مع موسكو.

وذكرت أن الغارات توزعت على غارتين على الفطيرة، وخمس على كنصفرة وأطرافها، وثلاث على قرية بسامس، وثلاث على أطراف ابلين في ريف إدلب الجنوبي، وأربع على محاور جبل الأكراد شمالي اللاذقية.

وأما في البادية الشرقية، فقد بيَّنَ مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن وحدات من الجيش والقوات الرديفة، أردت العديد من الدواعش خلال تمشيط البادية، ما بين باديتي السخنة ودير الزور، ودمرت عتادهم الحربي، بعد اشتباكات ضارية خاضتها معهم، في حين ارتقى عدة عناصر شهداء.

وأوضح أن الطيران الحربي السوري والروسي شن غارات مكثفة على مواقع للدواعش بعمق البادية، وبمنطقة جبل العمور، وأثريا والرصافة، محققاً فيها إصابات دقيقة.

وأول من أمس، اشتبكت وحدات من الجيش مع خلايا من تنظيم داعش في بادية السخنة، وقضت على العديد من الإرهابيين، على حين ارتقى عنصران من الجيش شهيدين.

أكد أن ما قرأه وفد مجلس الشعب لمراقبة انتخابات «الدوما» بأن روسيا تستعد إلى دور أكبر في المنطقة الشرقية

قربي لـ«الوطن»: همس في موسكو بأن إدلب ستشهد قريباً تحولات مهمة لمصلحة الدولة

موفق محمد

أكد عضو مجلس الشعب، صفوان قربي، أمس، أن «الأجواء في موسكو تهمس كثيراً بأن إدلب، ربما ستشهد في الفترة القصيرة القادمة تحولات مهمة لمصلحة الدولة السورية»، وأن «روسيا تستعد إلى دور أكبر في المنطقة الشرقية، إن كان هذا الكلام بتوافق معلن أو صامت هادئ مع الإدارة الأميركية».

وشارك وفد من مجلس الشعب في عملية مراقبة انتخابات نواب مجلس الدوما للجمعية الفيدرالية لروسيا الاتحادية في موسكو وعدد من البلدات الروسية التي استمرت ثلاثة أيام وانتهت مساء أمس. وترأس الوفد رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السورية الروسية باسم سودان وضم في عضويته نائبه قربي إضافة إلى مقرر لجنة الخدمات في المجلس خليل الخليل.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أوضح قربي، أن الوفد ذهب بناء على دعوة رسمية من «الدوما»، مشيراً إلى أنه «كان لنا لقاء سياسي موسع مع نائب رئيس مجلس الدوما، بيتر تولستوي، ولقاء مع رئيس لجنة الصداقة البرلمانية الروسية السورية في «الدوما»، ديمتري سابلين، إضافة إلى جولات قام بها الوفد ومشاركته في مؤتمر صحفي كبير نظمه «الدوما»، طرح خلاله الوفد تساؤلات كثيرة حول آلية عمل الانتخابات إضافة إلى قيامه بجولات موسعة على مراكز الاقتراع والمراقبة.

وذكر، أنه يوجد مركز قيادة للانتخابات ومراكز تحكم يوجد فيها شاشات كبيرة، إذ يوجد في كل مركز كاميرتان، وكان هناك بث مباشر على مدى أيام الانتخابات الثلاثة ومراقبة عبر الكاميرات الموضوعة في قاعات خاصة مجهزة بشكل حضاري جداً.

ووصف القربي الاستعدادات التي اتخذتها الحكومة الروسية للانتخابات بأنها «جيدة جداً» سواء للناحيتين الإدارية والتقنية أم لناحية مراعاة الحالة الصحية. وأضاف: «الحالة حضارية جداً، فهناك شفافية مطلقة ووضوح، ولم نلحظ أي حالة اعتراض من مواطن أو مرشح والأمور تسير بشكل جيد جداً»، معتبراً أن الحالة الانتخابية في روسيا «نموذجية».

ولفت إلى أن «الانتخاب الإلكتروني هو حالة جديدة تتوسع في روسيا، فأكثر من مليوني شخص سجلوا بأنهم يريدون الانتخاب إلكترونياً وليس بالانتخاب المباشر».

وأشار إلى أن هناك مراقبين من ٥٥ دولة و١٥ منظمة دولية تشارك في مراقبة الانتخابات، لافتاً إلى أن «يوم أمس الأحد هو الأخير، حيث سيتم فرز الأصوات بشكل إلكتروني، ونتوقع فور انتهاء عملية التصويت أن تكون قائمة النتائج جاهزة»، وموضحاً أن هناك مجموعة أحزاب تتنافس في هذه الانتخابات يعتقد أن عددها نحو ١٤ حزباً، منها حزب روسيا الموحدة وهو الأكثر حضوراً.

وتابع: «يجب أن نقول: إن هناك دستوراً جديداً في روسيا أعطى صلاحيات إضافية لـ«الدوما» لم تكن موجودة سابقا، خاصة ما يخص اختيار الوزراء والتصويت عليهم ومتابعتهم»، متوقعاً أن تكون هناك قفزة إيجابية وتطور إيجابي في أداء مجلس «الدوما» في المرحلة القادمة وفق الدستور الجديد الذي تجري عليه الانتخابات لأول مرة».

وحول مضمون اللقاء السياسي الموسع مع نائب رئيس مجلس «الدوما»، قال قربي: «ربما يكون من حسن حظنا أن وجودنا في روسيا حالياً، أتى بعد زيارة كريمة وكبيرة للرئيس بشار الأسد وصفت هنا في موسكو بأنها منعطف، وربما يتوقع أنها تؤشر إلى حالة جديدة في سورية سيكون فيها جديد فيما يخص الدعم الاقتصادي والتكامل السياسي، ونتمنى أيضاً أن يكون هناك زخم عسكري لمناطق مازالت خارجة عن سيطرة الدولة السورية».

وأضاف: «كل التوقعات تشير هنا في موسكو إلى أن نهاية هذا العام سيكون هناك الجديد والمفيد والجميل فيما يخص الحالة السورية».

وحول مصير منطقة «خفض التصعيد» التي يواصل الطيران الحربي السوري والروسي غاراته المكثفة على مواقع التنظيمات الإرهابية الموالية للاحتلال التركي ورأى مراقبون أنها ذاهبة نحو مزيد التصعيد بسبب عدم التزام النظام التركي بتطبيق الاتفاقيات المبرمة مع موسكو، قال قربي: «ربما العمل يجري حالياً على تسريع استكمال المصالحات والتسويات في المنطقة الجنوبية وإغلاق ملف درعا إلى حد ما بشكل كامل وهو أولوية حالياً وهناك جهد سوري – روسي كبير بهذا الاتجاه».

وأضاف: «في إدلب يجري حالياً تحمية، وهي عبارة عن رسائل عسكرية قوية صادمة سورية – روسية، خاصة الغارات الجوية اليومية وجزء منها أصاب المجموعات المسلحة في مقتل خاصة السبت الماضي».

وبعد أن لفت قربي إلى أنه «كانت هناك عمليات خرق كثيرة لوقف إطلاق النار من هذه المجموعات»، قال: «يبقى الملف حالياً في طور الرسائل السياسية ولكن بلون عسكري قوي»، مضيفاً: «الأجواء في موسكو تهمس كثيراً بأن الساحة في إدلب، ربما ستشهد في الفترة القصيرة القادمة تحولات مهمة لمصلحة الدولة السورية».

ومضى قائلا: «المناطق التي يتوقع أن تشهد زخماً عسكرياً كبيراً في جبل الزاوية، فهناك حالة انسحاب وحركة شعبية باتجاه الداخل في المحافظة، والمجموعات المسلحة تقوم بسرقة بعض المعدات وتفكيك بعض البنى التحتية خاصة ما يخص الكهرباء والمياه ونقلها باتجاه مدينة إدلب أو أقرب ما يكون إلى الحدود التركية»، ورأى أن هذه الملاحظات تنبئ بأن المشهد القادم سيكون مختلفاً خاصة أن الصبر السوري – الروسي كان أطول مما توقع الجميع على العنجهية والمماطلة والتأخير والتتريك والتغيير الديموغرافي الذي يحصل في الشمال السوري».

وفيما يتعلق بالوضع في شمال شرق سورية ووجود الاحتلال الأميركي والزيارة التي قام بها وفد مما يسمى «مجلس سورية الديمقراطية – مسد» إلى موسكو الأسبوع الماضي وزيارته المرتقبة إلى واشنطن والتقارير التي تحدثت عن دفع المسؤول الأميركي عن ملف الشرق الأوسط بريت ماكغورك باتجاه حث «مسد» على «التوجه أكثر سياسياً وعبر الطاقة» نحو الحكومة السورية وروسيا، قال قربي: «قراءة الجميع وبالذات هنا في موسكو، أن على كل الفعاليات في المنطقة الاستعداد لانسحاب أميركي من الشرق، إن لم يكن على المدى القصير جداً فهو سيكون على المدى القصير».

وأضاف: «هو انسحاب جزء منه يجري بصمت من بعض المناطق، حيث جرت بعض الانسحابات بشكل صامت بعيداً عن الإضاءة والإعلام»، مشيراً إلى أن النصح الروسي كان دائماً نصحاً مكرراً بلهجة ربما تكون إلى حد ما حاجة إلى ما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية وميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» بأن الوجود الأميركي وهذا الغطاء لن يطول وأنه غطاء قصير ولابد من العودة إلى الحوار مع الدولة السورية»، معربا عن أسفه لأن الحوارات السابقة كانت غير مشجعة، حيث كان هناك دائماً محاولات التفاف علي الحوار الذي يجري مع دمشق وتوزيع الأدوار بتصريحات متناقضة هنا وهناك».

وتابع «حالياً أتمنى أن يكون هناك عقلانية سياسية وواقعية لدى ما تسمى «الإدارة الذاتية وإحساس أكثر بالمسؤولية افتقدناها في المرحلة الماضية»، مؤكداً أن أبواب دمشق بقيت مفتوحة وإن كانت بشكل موارب أحياناً نتيجة التعنت والمسايرة لسياسة العقوبات الأميركية حيث كانت «قسد» و«مسد» إحدى أدوات الضغط الاقتصادي على الدولة السورية وهي حالة مؤلمة تجاوزت كل ما توقعناه».

ومضى قربي قائلا: «نحن الآن في مرحلة مخاض والعاقل والواعي من يستعد لمرحلة منطقة شرقية من دون الوجود الأميركي وأظن أن هذا الموضوع بدأ في حسابات الجميع».

واعتبر أن «إعادة التموضع وإعادة التحالفات وإعادة قراءة الواقع، هي مسؤولية الجميع وأي أحد يفترض أن يكون لديه هذا الحس والمسؤولون يجب أن يكونوا أكثر وعياً وأكثر حكمة وهذه رسالتي للإخوة في المنطقة الشرقية بمختلف أطيافهم ومسمياتهم السياسية».

وإن كان الوفد لمس من أحاديث المسؤولين الروس، بأن هناك رسائل أميركية لموسكو بأن أميركا ستنسحب من شمال شرق سورية، قال قربي «لم نسمع هذا الكلام بشكل مباشر وبالتأكيد وإن حصل لن يقوله الأصدقاء الروس بهذه الطريقة، ولكن كل ما قرأناه واستمعنا إليه بشكل هادئ يؤشر إلى أن روسيا تستعد لدور أكبر في المنطقة الشرقية إن كان هذا الكلام بتوافق معلن أو صامت هادئ مع الإدارة الأميركية».

النائبان باسم سودان وصفوان قربي مع رئيس لجنة الصداقة الروسية – السورية في الدوما ديمتري سابلين «خاص الوطن»

قولاً واحداً

الدكتور قحطان السيوفي

من ملامح السياسة الأميركية في الشرق الأوسط

بعد أشهر من انطلاقة إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، هل يشهد العالم في عهده تحسناً في السياسة أم مزيداً من الخراب؟ وكيف تبدو الأمور في الشرق الأوسط؟ وكيف تحاول السياسة الخارجية الأميركية أن تتعاطى معها؟

الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما، كان يقول إن مفهوم المصالح العليا لأميركا تغير كثيراً عما كان عليه بعد الحرب العالمية الثانية.

اليوم أصبحت الصين، هي التحدي الاقتصادي والسياسي للولايات المتحدة، والتوجه شرقاً سيكون على حساب الغرب والشرق الأوسط الذي تراجعت أهميته مع تزايد إنتاج أميركا للبترول الصخري. والتهديد النووي الإيراني في رأي الإدارة الأميركية، خطر لكنه بعيد، وصفقة طالبان موجهة ضد الصين التي تزحف باتجاه آسيا وإفريقيا من خلال مشروعها الضخم «الحزام والطريق».

دول النفط الشرق أوسطية، هي المورد الأول للطاقة، والسعودية أكبر مصدر نفطي للصين، ما يجعل واشنطن تعيد تفسير مفهوم المصالح العليا في ضوء التنافس على المنطقة ومصالحها ومصلحة إسرائيل.

يريد بايدن دعم السعودية وتعزيز نفوذ بلاده من دون التورط العسكري مباشرة، وإدارة بايدن رفعت اسم الحوثيين من قائمة الإرهاب للتفاوض معهم.

يعتقد كثيرون أن السياسة الأميركية في الشرق الأوسط ستتغير مع بايدن، ربما للاختلافات بين شخصيتي الرئيسين السابق ترامب والحالي بايدن، ونظرتهما للعالم ولدور الولايات المتحدة الأميركية، بالمقابل يرى البعض أن مؤشرات التغيير واضحة مثل موقف بايدن من الملف النووي الإيراني، وأن بايدن اعتبر حل الدولتين هو الطريق الوحيد لتسوية النزاع بين الفلسطينيين وإسرائيل، نعم، ثمة تغيير؛ لكن في أدوات السياسة لا في نتائجها.

فالتغيرات الملحوظة للسياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط ذات طابع تكتيكي، أما الإستراتيجيات الكبرى الأميركية في الشرق الأوسط، فهي لا تتغير بتغير الرؤساء.

في الحقيقة، أن دور الرئيس الأميركي ووزارة الخارجية في السياسة الأميركية في الشرق الأوسط في أضيق حدود المناورة، وهو عملياً يرسم ويقرر من اللوبي الصهيوني.

الرئيس الأميركي يتغير كل ٤ سنوات، أما اللوبي الصهيوني، فأهدافه وسياساته لا تتغير.

الواقع، أن السياسة الأميركية في الشرق الأوسط ليست مرتبطة بالكامل بمصالح الدولة الأميركية كما يتخيل الكثيرون؛ بل إنها تابعة لإرادة جماعات الضغط الموالية لإسرائيل، وهي الجزء الأهم من عالم المال المسيطر في أميركا، هذا الرأي مدعوم بالكثير من الأدلة.

وداعمو إسرائيل يحكمون قبضتهم على كل مفاصل السياسة الأميركية في الكونغرس والبنتاغون والاستخبارات والبيت الأبيض.

عام ٢٠١٦ تمكنت إسرائيل من الحصول على صفقة مساعدات عسكرية تعد الأكبر في تاريخها بقيمة ٣٨ مليار دولار تحت إدارة أوباما.

أما ترامب، فقد سخر نفسه لخدمة إسرائيل، اعترف بالقدس عاصمة أبدية لإسرائيل واعترف بالجولان السوري المحتل بأنه جزء لا يتجزأ من إسرائيل، ورعايته لاتفاقيات التطبيع مع دول عربية.

وما أورده السيناتور الأميركي بول فندلي في كتابه «من يجرؤ على الكلام.. الشعب والمؤسسات في مواجهة اللوبي الإسرائيلي»، دليل واضح بقوله إن تأثير رئيس وزراء إسرائيل على السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط أكبر بكثير من تأثيره في بلاده ذاتها.

المتابع للسياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط لا يجدها تحيد عن تحقيق هذا الهدف الإستراتيجي لإسرائيل، لذلك بقيت السياسة الأميركية في الشرق الأوسط ثابتة عبر جميع إدارات البيت الأبيض إذا نظرنا لمضمونها لا إلى الشكل.

الإستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة المدعومة أميركياً، تعتمد «إثارة النعرات الطائفية والمذهبية في المنطقة» تمهيداً لتفتيتها إلى كيانات ضعيفة متناحرة.

وبسبب التحديات السياسية الداخلية في الولايات المتحدة، من استمرار أزمة كورونا، إلى وضع اقتصادي حرج، تسعى إدارة بايدن إلى تجنب أي أزمة في الشؤون الخارجية قد تزيد في المشكلات الداخلية، لذلك يسعى البيت الأبيض إلى سياسة خارجية لا تفتح إلا الملفات الضرورية، أو تلك التي تم الالتزام بها، كالعودة إلى الاتفاق النووي أو تنفيذ اتفاق الدوحة والصفقة مع حركة طالبان، الشرق الأوسط مجموعة براكين متفجرة، وعدم تهدئتها سينعكس كهزات سياسية في الداخل الأميركي.

الرياح ستصل بلاد العم «سام» عاجلاً أم آجلاً، فصفقة طالبان ستخلف من ورائها كياناً تكفيرياً، وتنتعش فيه المجموعات «القاعدية» و«الداعشية».

سورية لا تظهر بوضوح على أجندة إدارة بايدن، بل هناك تعمد واضح لتجاهلها؛ غياب سياسة أميركية خاصة بسورية، وستبقى ملحقة باتجاهات العلاقات الأميركية مع اللاعبين الثلاثة الآخرين، إيران وتركيا وروسيا، إضافة إلى إسرائيل.

سياسة إدارة بايدن تجاه سورية لن تكون أفضل من سياسة ترامب، بل قد تكون انعكاساتها أسوأ، وهي استمرار احتلال أراض سورية وسرقة ثروات سورية من الطاقة والزراعة ودعم لعملاء أميركا المثلة بـ"قوات سورية الديمقراطية – قسد» الانفصالية، وستستأنف مفاوضات فيينا المفتوحة حول الملف النووي الإيراني من دون أفق.

عمليا لن تتوقف السياسة التدميرية لواشنطن بالشرق الأوسط في عهد بايدن حتى لو غيرت جلدها.

بايدن ومنذ الأيام الأولى قدم عدة قرابين على مذبح أيباك منها؛ الملف الفلسطيني وملف التطبيع، في هذا الملف لن يتراجع بايدن، وهو ليس قادراً على التراجع، عن كل «المكتسبات» الإسرائيلية التي تمت في عهد ترامب.

وقالها بايدن صراحة بأنه لن يكون هناك سلام في منطقة الشرق الأوسط إلى أن تعترف المنطقة بحق إسرائيل في الوجود. مؤخراً قالت مديرة الاستخبارات الوطنية الأميركية أفريل هاينز في مؤتمر حول الأمن القومي: «نحن لا نضع أفغانستان في صدارة قائمة الأولويات، بل ننظر إلى اليمن والصومال وسورية والعراق.. هناك نرى التهديدات الأخطر».

سياسة بايدن في الشرق الأوسط تشهد تغيراً عن سياسة سلفه في التكتيك وليس في المضمون ولهيبها سيخلق دخاناً كثيفاً في واشنطن وهي تستعد للدخول إلى سنة الانتخابات النصفية المفصلية العام المقبل.